

Distr.: General
30 March 2021
Arabic
Original: English

تنفيذ الاتفاق الإطاري بشـــأن الســـــلام والأمن والتعاون لجمهوريـة الكونغو الديمقراطية والمنطقة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2556 (2020) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل ستة أشهر عن تنفيذ الالتزامات المتعهّد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وصِـلاته بالحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى بوجه أعم[1]. ويقدم التقرير لمحة عامة عما اسـتجد من تطورات تتعلق بالسـلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى منذ صـدور التقرير السابق (S/2020/951)، ويغطي الفترة من 16 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 15 آذار/مارس 2021.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها

2 - لقد اتخذت بعض البلدان في منطقة البحيرات الكبرى تدابير فورية للحد من انتشـار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، غير أن الجائحة ظلت تؤثر سـلبا على المنطقة. ففي 15 آذار/مارس، أبلغت البلدان الثلاثة عشـر الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشـأن السـلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عما مجموعه 326 894 1 حالة مؤكدة و 520 58 حالة وفاة، وفقا لمنظمة الصـحة العالمية. وبعد زيادة في الإصـابات الجديدة بين أيلول/سـبتمبر وكانون الأول/ديسـمبر 2020، أخذت النسـبة

(1) في هذا السياق، يُراد بكلمة "المنطقة" البلدان الثلاثة عشر الموقّعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسـطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السـودان، ورواندا، وزامبيا، والسـودان، وكينيا. وإضـافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بمثابة شـهود/جهات ضـامنة للاتفاق الإطاري: الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والأمم المتحدة.





المئوية الإجمالية للحالات الجديدة تنخفض مرة أخرى من مطلع كانون الثاني/يناير فما بعد. وظل العدد المبلغ عنه من الوفيات ينخفض بوتيرة بطيئة ولكن متواصلة.

3 - وكان للتدابير المتخذة للحد من انتشار الوباء تأثير كبير على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة. فبينما كان يُتوقع قبل حلول الجائحة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي عام 2020 في الدول الـ 12 الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى نموا بنسبة 3,2 في المائة، فإن الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا تؤكد حدوث تراجع حاد، حيث كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بنسبة ناقص 2 في المائة في عام 2020. ووفقا لصندوق النقد الدولي، تلوح في الأفق أزمة ديون على الرغم من الدعم الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية والدائنون العامون على المستوى الثنائي. وكانت زامبيا في تشرين الثاني/نوفمبر أول بلد أفريقي يتخلف عن سداد الديون المستحقة للمستثمرين من القطاع الخاص منذ أن حلت الجائحة.

4 - وكان لجائحة كوفيد-19 وقع شديد على النساء، حيث فقد الكثير منهن سبل الكسب، وصرن ضحايا للعنف الجنساني في ظل تدابير الإغلاق العام. وقد أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء ما ينجم عن بعض تدابير الطوارئ التي تُتخذ لاحتواء الفيروس من آثار سلبية تمس بحقوق الإنسان على صعيد المنطقة.

باء - الحالة الأمنية

5 - سجلت منطقة البحيرات الكبرى انخفاضا نسبيا في الحوادث الأمنية العابرة للحدود الوطنية، حيث أُبلغ عن وقوع 3 حوادث، مقارنة بوقوع 10 حوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ففي 29 أيلول/سبتمبر، أجبرت قوات الدفاع الرواندية 19 مقاتلا من الجماعة المسلحة البوروندية المسماة حركة تابارا للمقاومة من أجل دولة القانون في بوروندي (حركة تابارا للمقاومة) - أجبرتهم على الاستسلام في غابة نيونوي، بينما كانوا يحاولون العبور إلى رواندا هربا من الضغط العسكري لقوات الدفاع الوطني البوروندية. وورد في التقارير أن إلقاء القبض على أولئك المقاتلين إنما تيسر بفضل تبادل المعلومات بين بوروندي ورواندا.

6 - وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، وقع اشتباك بين جنود من الجيشين الأوغندي والجنوب سوداني. وبينما اتهم جنوب السودان أوغندا بشن هجوم عبر الحدود ضد مركزها الحدودي في ولاية شرق الاستوائية، ادعت أوغندا أن سبب الاشتباك هو إقامة عناصر من جيش جنوب السودان حاجزا غير قانوني في أرض أوغندية. وتعهد البلدان بحل المسألة عبر القنوات الدبلوماسية.

7 - وفي الفترة من 28 شباط/فبراير إلى 1 آذار/مارس، اعترضت قوات الدفاع الرواندية عناصر مسلحة مشتبها فيها من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قيل إنها كانت قادمة من بوروندي. وبعد مشاورات بين البلدين، شنت قوات الدفاع الوطني البوروندية هجوما على العناصر المسلحة على طول الحدود مع رواندا، وأسفر ذلك حسب التقارير عن مقتل ما لا يقل عن 20 من عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي 14 آذار/مارس، اجتمع ممثلو قوات الدفاع الوطني البوروندية وقوات الدفاع الرواندية في مركز بوبيبي الحدودي في بوروندي لمناقشة سبل التصدي للحوادث الأمنية عبر الحدود.

8 - وظلت الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية نشطة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث ارتفعت وتيرة الهجمات التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية في إقليم كيفو الشمالية،

ولا سيما في قطاع روينزوري، إلى الشرق من مدينة بيني وعلى مقربة من الحدود مع أوغندا. وفي الفترة بين 16 أيلول/سبتمبر و 15 آذار/مارس، أسفرت هجمات شنتها عناصر قيل إنها من تحالف القوى الديمقراطية عن مقتل أكثر من 400 مدني. وتعطلت جزئيا الجهود التي تُبذل لمقاضـــاة المشـــتبه في اعتدائهم على المدنيين، وذلك بسبب هروب 335 1 سجينا، من بينهم أعضاء في تحالف القوى الديمقراطية، خلال هجوم على سجن كانغوايي في بيني نفذته في 20 تشرين الأول/أكتوبر عناصر يشتبه في أنها من تحالف القوى الديمقراطية. وبينما أدت العمليات العســكرية التي قامت بها القوات المســلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2019 إلى تفريق مقاتلي تحالف القوى الديمقراطية وطردهم من معقلهم التقليدي في مباو وكامانغو وارينغيتي، فإن الجماعة لا تزال تهديداً ذا بال.

9 - وواصلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملياتها ضد الجماعات المسلحة الرواندية التي تتحرك في الأراضـــي الكونغولية. ففي 23 و 24 تشـــرين الأول/أكتوبر، اشـــتبكت القوات المســـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مع الجماعة المســلحة الرواندية المســـماة المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية وحلفائها في حركة ماي – ماي، وهو ما أســـفر عن مقتل 27 مقاتلا والاســـتيلاء على أســـلحة وذخائر. وفي الوقت نفســه، أفادت التقارير أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تمكنت من تعزيز أنشـــطتها في مجالي التجنيد والتدريب، حيث وردت تقارير تتحدث عن تداريب عســـكرية للمجندين الجدد في إقليمي جنوب لوبيرو وروتشـــورو. وظلت الأنشـــطة الاقتصـــادية غير المشـــروعة التي تقوم بها مختلف الجماعات المسلحة من عوامل النزاع الرئيسية أيضا.

10 - وفي كيفو الجنوبية، أسفرت العمليات التي قامت بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضـــد الجماعتين المســـلحتين البوروندیتين، قوات التحرير الوطنية وحركة تابارا للمقاومة، عن مقتل ما لا يقل عن 27 من مقاتلي قوات التحرير الوطنية في هومبا، في إقليمي فيزي وأوفيرا، بين 23 و 26 تشـرين الأول/أكتوبر. وفي 22 و 24 تشـــرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير أن القوات المســـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية اســـتولت على مقر قوات التحرير الوطنية في كيفو الجنوبية. وورد في التقارير أن عدة عناصـــر من حركة تابارا للمقاومة انتقلوا من معاقلهم الأصلية في فيزي وأوفيرا إلى إقليم كاليهيه.

11 - وردا على تقرير منتصـــف المدة الذي أصـــدره فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في 23 كانون الأول/ديسـمبر (S/2020/1283)، والذي زعم أن قوات الدفاع الرواندية قامت بعمليات توغل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصـــدرت حكومة رواندا بيانا صـــحفيا في 8 كانون الثاني/يناير نفت فيه أن تكون قامت بعمليات مشـــتركة مع القوات المســـلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وقالت إن التعاون العسكري بين البلدين يقتصر حاليا على تبادل المعلومات الاستخباراتية عن الجماعات المسلحة.

12 - نُفذت أيضـــا خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير هجمات من قبل جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في 19 تشـرين الأول/أكتوبر و 27 تشـرين الثاني/نوفمبر و 20 كانون الأول/ديسـمبر، وأسـفرت عن قتل واختطاف مدنيين. واختطف أيضـا مقاتلو جيش الرب للمقاومة 13 مدنيا بالقرب من أوبو، في مقاطعة مبومو العليا، بجمهورية أفريقيا الوسطى، في 28 أيلول/سبتمبر.

جيم - التطورات السياسية

13 - على الرغم من التدابير التقييدية التي اتخذت للحد من انتشـــار جائحة كوفيد-19، شـــهدت الفترة المشمولة بالتقرير تكثيفا للدبلوماسية الإقليمية والجهود الرامية إلى تحسين العلاقات والتعاون على الصعيدين

الثنائي والمتعدد الأطراف. فقد استمرت البعثات والمساعي الدبلوماسية داخل المنطقة. وعُقدت الاجتماعات المقررة والاستثنائية، بما في ذلك بين رؤساء دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتوجت تلك الاجتماعات بقرارات تتعلق بالسلام والأمن.

14 - ومن التطورات المشجعة استئناف الحوار بين بوروندي ورواندا اللتين التزمتا بحل المسائل الخلافية بالطرق السلمية والعمل على تحقيق تقارب تدريجي. وعقب تبادل الآراء على مستوى الخبراء بشأن الأمن عبر الحدود، عقد اجتماع بين وزيري خارجية رواندا وبوروندي في 19 تشرين الأول/أكتوبر في نيمبا برواندا. وفي بيان لاحق، أعرب الوزيران عن استعداد حكومتيهما للتوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات الثنائية.

15 - وفي 24 تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس بوروندي، إيفاريست نداييشيميي، بياناً أشار فيه إلى الاتصالات الجارية مع رواندا باعتبارها جهودا ترمي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين الجارين. وكرر طلبه السابق بأن تقوم رواندا بتسليم الأشخاص المشتبه في تورطهم في محاولة الانقلاب الفاشلة التي نُفذت في بوروندي عام 2015، مشددا على أن المشتبه فيهم سيُمتعون بإجراءات قضائية عادلة ومنصفة. وفي خطاب ألقاه في 24 كانون الثاني/يناير، أعرب عن ثقته في أن بوروندي ورواندا ستطبعان علاقاتهما في المستقبل القريب، مؤكدا استعداد سلطات البلدين للقيام بذلك. وفي مقابلات مع وسائل الإعلام في كانون الأول/ديسمبر، أكد من جديد وزير الدولة الرواندي لشؤون شرق أفريقيا، ماناسيه نشوتي، استعداد بلده لإعادة إقامة علاقات ودية مع بوروندي دون شروط مسبقة. وفيما يتعلق بطلب بوروندي تسليم المشتبه في كونهم من مدبري الانقلاب، أشار السيد نشوتي إلى أن رواندا ستسترشد بالقانون الدولي للاجئين. وأكد كذلك أن اللاجئين البورونديين الذين يعيشون في رواندا لن يسمح لهم بالقيام بأعمال عدائية ضد بوروندي. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، أشار رئيس رواندا، بول كاغامي، في خطابه عن حالة الأمة، إلى أن المحادثات مع بوروندي جارية وتهدف إلى إيجاد "حل مناسب" للتوترات بين البلدين.

16 - ورغم أنه لم يعقد في الآونة الأخيرة أي اجتماع رسمي في سياق العملية الرباعية الأطراف لتطبيع العلاقات الثنائية بين رواندا وأوغندا، فإن كبار المسؤولين من البلدين أكدوا من جديد التزام حكومتيهم بحل أي مسائل من شأنها أن تقوض علاقات حسن الجوار.

17 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، قرر الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، في أعقاب اندلاع توترات داخل الائتلاف الحاكم المشكل من الجبهة المشتركة من أجل الكونغو والمسار من أجل التغيير، إنهاء الائتلاف وإنشاء أغلبية برلمانية جديدة تحت اسم اتحاد الأمة المقدس. وفي 14 شباط/فبراير، قام السيد تشيسيكيدي بتعيين جان - ميشيل ساما لوكوندي كيينجي رئيسا للوزراء، خلفا لسيلفستر إيلونغا إيلوكامبا، الذي استقال في 29 كانون الثاني/يناير عقب تصويت بحجب الثقة.

18 - وواصلت السلطات الكونغولية تعزيز علاقاتها الطيبة مع جيرانها. فخلال زيارة قامت بها وزيرة الخارجية الكونغولية ماري تومبا نزيزا إلى بوجومبورا يومي 4 و 5 تشرين الأول/أكتوبر، اتفق البلدان، في جملة أمور، على إنشاء لجنة مشتركة دائمة معنية بالمسائل السياسية والدفاعية والأمنية، وإنشاء آليات مشتركة لإدارة الموارد المشتركة، مثل نهر روزيزي وبحيرة تنجانيقا، وإعادة تنشيط اللجنة الثلاثية لإدارة عودة اللاجئين. وعلاوة على ذلك، زار السيد تشيسيكيدي الكونغو مرتين، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و 9 كانون الثاني/يناير 2021. وسافر أيضا إلى أنغولا في 16 تشرين الثاني/نوفمبر وإلى جنوب أفريقيا في 19 كانون الأول/ديسمبر 2020، في محاولة لتعزيز العلاقات الثنائية والتماس الدعم لأولوياته على

الصعيد الداخلي. وركزت أيضا زيارة قام بها وزير خارجية رواندا إلى كينشاسا في 19 كانون الثاني/يناير 2021 على تعزيز التعاون بين البلدين. ومهدت الزيارة الطريق لاجتماع متابعة بين مسؤولي الأمن في البلدين، عُقد في كيغالي في الفترة من 12 إلى 14 شباط/فبراير.

19 - وفي 6 شباط/فبراير، تولى السيد تشيسيكيدي الرئاسة الدورية للاتحاد الأفريقي. وكان في وقت سابق، في 7 تشرين الأول/أكتوبر، عقد مؤتمر قمة مصغرا افتراضيا مع رؤساء دول أنغولا وأوغندا ورواندا، تُوج بالاتفاق على تعزيز قدرة المنطقة على قطع مصادر تمويل الجماعات المسلحة، ولا سيما الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، ووضع خطة عبر الحدود لتعزيز جهود التصدي على صعيد المنطقة لجائحة كوفيد-19 ولغيرها من الأزمات الصحية.

20 - وفي بوروندي، واصل السيد ندايشيميي تنفيذ الأولويات الوطنية الست التي أعلنها في الخطاب الذي ألقاه عند تنصيبه في 18 حزيران/يونيه 2020، مشددا على تحسين الحوكمة والرفع من وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما اتخذ خطوات لتعزيز العلاقات مع بلدان المنطقة وخارجها. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات مع رواندا، قام بأول زيارة رسمية له إلى جمهورية تنزانيا المتحدة في 20 أيلول/سبتمبر. وواصل السيد ندايشيميي أيضا التواصل مع نظرائه من أنغولا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وغينيا الاستوائية وإثيوبيا. وبينما مدد الاتحاد الأوروبي في 29 تشرين الأول/أكتوبر جزاءاته التي تستهدف المسؤولين البورونديين المتهمين بارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين في أعقاب محاولة الانقلاب التي نُفذت في عام 2015، استأنفت حكومة بوروندي في 7 كانون الأول/ديسمبر الحوار مع الاتحاد الأوروبي، بعد خمس سنوات من تعليق الاتحاد دعمه لميزانية البلد. وأعيدت بوروندي أيضا إلى عضوية المنظمة الدولية للفرنكوفونية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر.

21 - وجرت الانتخابات في جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا في موعدها المقرر، على الرغم من تصاعد حدة التوترات في وقت من الأوقات. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة، أعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية في 30 تشرين الأول/أكتوبر عن فوز الرئيس الحالي جون ماغوفولي، من الحزب الثوري (تشاما تشا مابيندوزي)، بنسبة 84,4 في المائة من الأصوات. ورفض الحزبان المعارضان الرئيسيان، حزب تشاديما للديمقراطية والتقدم وحزب ائتلاف وازالندو من أجل التغيير والشفافية، النتائج ودعيا إلى الخروج في مظاهرات سلمية. وأعربت جماعة شرق أفريقيا، التي أوفدت بعثة لمراقبة الانتخابات، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن دعمهما للعملية الانتخابية. وتوفي السيد ماغوفولي، الذي أدى اليمين لولاية ثانية في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في 17 آذار/مارس. وتم تنصيب نائبته، سامية سولوهو حسن، في 19 آذار/مارس باعتبارها سادس من يتولى رئاسة البلد وأول امرأة ترأس دولة جمهورية تنزانيا المتحدة.

22 - وفي أوغندا، جرت الانتخابات في 14 كانون الثاني/يناير، في أعقاب حملة انتخابية اتسمت بالحدة. وفي 28 كانون الثاني/يناير، أعلنت اللجنة الانتخابية أن الرئيس الحالي، يويري كاغوتا موسيفيني، من حركة المقاومة الوطنية، فاز بنسبة 58,4 في المائة من الأصوات، في حين جاء مرشح المعارضة، روبرت كياغولانيي سينتامو، من برنامج الوحدة الوطنية (المعروف أيضا باسم بوبي واين)، في المرتبة الثانية بنسبة 35 في المائة. واعتبرت بعثتا مراقبة الانتخابات الموفدتين من الهيئة الحكومية الدولية للتنمية وجماعة شرق أفريقيا، على التوالي، أن عملية التصويت جرت في ظروف هادئة وسلمية. ورفضت بعثة مراقبة الانتخابات التي أوفدها الاتحاد الأفريقي أن تقول هل الانتخابات كانت حرة ونزيهة، متذرعة بمحدودية التغطية الجغرافية للبعثة. وفي 1 شباط/فبراير، قدم محامو السيد كياغولانيي التماساً إلى المحكمة العليا

يطلبون إجراء انتخابات جديدة بسبب المخالفات والخروقات الانتخابية التي يُزعم أنها ارتكبت أثناء الانتخابات الرئاسية. وفي 22 شباط/فبراير، أعلن السيد كياغولانيي سحب التماسه، مشيرا إلى جملة أمور منها عدم وجود سلطة قضائية مستقلة في أوغندا، ودعا إلى الخروج في مظاهرات سلمية. وفي 18 آذار/مارس، أكدت المحكمة العليا سحب الالتماس.

23 - وفي كينيا، تم تسليم التقرير النهائي الذي أعدته فرقة عمل مبادرة بناء الجسور، التي تم تشكيلها في عام 2018، إلى الرئيس أوهورو كينياتا في 21 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ويتضمن التقرير توصيات لتحسين الحوكمة، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور المعارضة السياسية. كما اقتُرح الزيادة في حجم السلطة التنفيذية من خلال استحداث منصب رئيس الوزراء ونائبين لرئيس الوزراء. وستطرح التوصيات للاستفتاء في وقت لاحق من عام 2021.

دال - الحالة الإنسانية

24 - لقد ظل النزوح القسري وتردي الحالة الإنسانية عموماً من الشواغل الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى. فإن نحو 15,3 مليون شخص لا يزالون مشردين في المنطقة. وفي نهاية عام 2020، كان أكثر من 000 940 كونغولي لا يزالون لاجئين في البلدان الأفريقية، بزيادة طفيفة عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق. واستضافت أوغندا أغلبية اللاجئين الكونغوليين (563 421)، تليها بوروندي (406 79)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (075 78)، ورواندا (491 74)، وجنوب أفريقيا (675 59)، و 16 بلدا أفريقيا آخر. وفي الوقت نفسه، استضافت جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر من 000 490 لاجئ، ولا سيما من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى ورواندا وجنوب السودان. وظل التمويل المتاح للعمليات الإنسانية في المنطقة قاصرا عن تلبية الاحتياجات المتزايدة. وفي نهاية عام 2020، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتيسير العودة الطوعية إلى الوطن لـ 895 7 لاجئا بورونديا من جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي شباط/فبراير 2021، أطلقت حكومة بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون خطة مشتركة لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم. والخطة بمثابة استجابة متكاملة مشتركة بين الوكالات للاحتياجات الإنسانية العاجلة ولتلبية الاحتياجات اللازمة لتحقيق القدرة على التكيف والاندماج على المدى الطويل للعائدين البورونديين والمجتمعات المحلية التي يعودون إليها.

25 - وأعربت المقررة الخاصة المعنية باللاجئين وملتمسي اللجوء والمهاجرين والمشردين داخلياً في أفريقيا، التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، عن القلق من حالة اللاجئين البورونديين في جمهورية تنزانيا المتحدة. وأشارت المقررة الخاصة، في هذا الصدد، في 15 كانون الأول/ديسمبر إلى انتهاك الحقوق الأساسية لتلك الفئات، مثل الحق في الحصول على اللجوء ومبدأ عدم الطرد. ودعت المقررة الخاصة جمهورية تنزانيا المتحدة إلى التعاون بالكامل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين البورونديين. وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2020، وجهت منظمة هيومن رايتس ووتش ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداءات متكررة إلى السلطات التنزانية والبوروندية لاحترام مبدأ العودة الطوعية والامتناع عن ممارسة الضغط والتخويف على اللاجئين البورونديين في جمهورية تنزانيا المتحدة. وعلاوة على ذلك، أعربت المفوضية عن قلقها إزاء حالات الاختفاء القسري للاجئين البورونديين من المخيمات في جمهورية تنزانيا المتحدة. وأكدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة أن هذه المسألة توجد قيد التحقيق.

26 - وفي 7 شـباط/فبراير، أعلنت وزارة الصحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن اكتشاف حالة جديدة للإصابة بمرض فيروس إيبولا في بوتيمبو، بكيفو الشمالية. وإلى حدود 14 آذار/مارس، تأكدت 11 حالة، منها 6 حالات وفاة. وتجري حالياً حملات التطعيم، حيث تم تطعيم 083 1 شخصاً حتى مطلع آذار/مارس.

27 - ولا تزال سبل الوصول وانعدام الأمن من القيود الرئيسية التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ففي 22 شباط/فبراير، وقعت قافلة تابعة لبرنامج الأغذية العالمي - بينما كانت بصدد إنجاز مهمة إنسانية ميدانية، في كمين نصبته عناصر مسلحة على الطريق بين غوما وروتشورو في كيفو الشمالية، وهو ما أسفر عن مقتل سفير إيطاليا لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية وحارسه الشخصي الإيطالي الجنسية، وموظف وطني من موظفي برنامج الأغذية العالمي.

هاء - حقوق الإنسان وسيادة القانون

28 - استمرت انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في المنطقة، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاع. وقد نجمت بعض الانتهاكات عن أنشطة الجماعات المسلحة، ولا سيما استمرارها في استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس باعتباره سلاحا من أسلحة الحرب. وارتبطت انتهاكات أخرى بالقيود المفروضة على الحقوق والحريات الأساسية في العمليات السياسية والانتخابية وبالقيود المفروضة للحد من تفشي جائحة كوفيد-19.

29 - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفاد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن 51 في المائة من جميع الانتهاكات الموثقة ارتكبتها، في الفترة بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، جماعات مسلحة وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية، وكان الجناة الرئيسيون من المهاجمين المسلحين من جماعة نياتورا وتحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمهاجمين المتمركزين في منطقة دجوغو. وكان موظفو الدولة، بمن فيهم جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مسؤولين عن الـ 49 في المائة المتبقية من الانتهاكات. وكانت المقاطعات المتأثرة بالنزاع، ولا سيما كيفو الشمالية، هي الأكثر تضررا.

30 - وفيما يتعلق بالقيود المفروضة على الحقوق والحريات الأساسية، شملت الحوادث المبلغ عنها حالات مضايقة واعتقال واعتداءات على مرشحي المعارضة وحبسهم في السياقات الانتخابية، والقمع العنيف للاحتجاجات السلمية، والقيود المفروضة على حرية وسائط الإعلام. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، ألقي القبض لفترة وجيزة على المرشح الرئاسي الذي يمثل حزب تشاديما المعارض، توندو ليسو، وسيف شريف حمد من حزب ائتلاف وازالندو، فيما يتصل بمظاهرات ضد ما وصفاه بالإدارة السيئة للانتخابات وتزوير نتائج الاقتراع. وادعى حزب تشاديما أن أكثر من 300 من أعضائه قد اعتقلوا تعسفا في جميع أنحاء البلد خلال الفترة الانتخابية. وفي أوغندا، أسفرت الاحتجاجات التي جرت يومي 18 و 19 تشرين الثاني/نوفمبر، رداً على اعتقال مرشح للرئاسة، هو السيد كياغولانيي، عن مقتل ما لا يقل عن 50 شخصاً خلال اشتباكات بين المحتجين والشرطة. وبررت السلطات الأوغندية استخدام القوة بأنه ضروري لضمان الامتثال للمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الانتخابية لاحتواء جائحة كوفيد-19.

31 - وفيما يتعلق بالمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أسفرت بعض المحاكمات عن إصدار أحكام تاريخية ضد مرتكبي الجرائم الخطيرة. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، حكمت محكمة

عسكرية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر على الزعيم السابق للجماعة المسلحة المسماة جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو، نتابو نتابيري شيكا، بالسجن مدى الحياة، وذلك لارتكابه جرائم حرب، بما في ذلك القتل والاغتصاب والاسترقاق الجنسي وتجنيد الأطفال. وأدين شيكا مع زعيم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، سيرافين نزيتوندا هابيمانا (المعروف أيضا باسم ليونسو). وفي 4 كانون الأول/ديسمبر، ألقي القبض في باريس على زعيم التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – الفصيل الوطني، روجيه لومبالا، بتهم التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية تتصل بما قام به من أفعال في مقاطعة إيتوري في عام 2002.

32 - وفي كينيا، أصدرت المحكمة العليا في نيروبي في 10 كانون الأول/ديسمبر حكماً لصالح أربعة من الناجين من العنف الجنسي خلال أعمال العنف التي أعقبت انتخابات عام 2007. ورأت المحكمة أن الحكومة مسؤولة عن عدم إجرائها تحقيقات وملاحقات قضائية مستقلة وفعالة في هذه القضايا.

33 - وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، أصدر رئيس بوروندي عفوا رئاسيا على أربعة صحفيين من صحيفة "إيواكو" الإلكترونية كانوا قد أدينوا في كانون الثاني/يناير 2020 وحُكم عليهم بالسجن لمدة سنتين ونصف السنة بتهمة محاولة زعزعة أمن الدولة. وكان الأفراد الأربعة قد اعتقلوا في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بينما كانوا يغطون الاشتباكات بين قوات الدفاع الوطني البوروندية والمتمردين المزعومين في مقاطعة بوبانزا.

34 - وفي 29 كانون الثاني/يناير، بدأت في كمبالا محاكمة المشتبه في أنه قائد تحالف القوى الديمقراطية، جميل موكولو، و 37 آخرين. ووجهت رسميا إلى موكولو والمتهمين معه 20 تهمة، منها الإرهاب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

ثالثا - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

35 - في أعقاب الانتهاء في أيلول/سبتمبر 2020 من وضع اختصاصات برنامج جديد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية، أعلن السيد تشيسيكيدي في 14 كانون الأول/ديسمبر أن حكومته كانت بصدد دمج ذلك البرنامج مع البرنامج الوطني لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار لوضع برنامج متكامل لتحقيق الاستقرار لمن يستسلم طوعا من المقاتلين السابقين.

36 - وفيما يتعلق باللامركزية، فإن المؤتمر السابع لمحافظي المقاطعات، الذي ترأسه السيد تشيسيكيدي في 28 و 29 كانون الأول/ديسمبر، أكد من جديد أهمية الحفاظ على استقرار مؤسسات الدولة، وترسيخ الديمقراطية، وتعزيز نظم العدالة والسجون، وتوطيد سيادة القانون والحكم الرشيد، وإعادة إطلاق بناء الهياكل الأساسية العامة، مع مكافحة الفساد واختلاس الأموال العامة، من خلال رصد ومراقبة تنفيذ برامج الحكومة المركزية وبرامج حكومات المقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت وكالة الوقاية من الفساد ومكافحته التابعة للرئاسة في 9 كانون الأول/ديسمبر استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد التي تغطي الفترة من 2020 إلى 2030، والتي تهدف، في جملة أمور، إلى تحسين مناخ ممارسة الأعمال التجارية.

37 - وحددت حلقة عمل نظمتها آلية الرقابة الوطنية يومي 26 و 27 شباط/فبراير، بمناسبة الذكرى السنوية الثامنة لتوقيع الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، أولويات للحكومة الجديدة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

باء - التزامات المنطقة

38 - على الجبهة السياسية، سعى العديد من الموقعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون إلى حل خلافاتهم سلميا وإحراز تقدم نحو تطبيع علاقاتهم مع الجيران. كما واصلت المنظمات والآليات الإقليمية ودون الإقليمية دعمها لإجراء انتخابات سلمية.

39 - وفي مجال التعاون الأمني، اجتمع كبار مسؤولي الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع نظرائهم الرونديين في 12 و 14 شباط/فبراير في كيغالي، وفي الفترة من 15 إلى 19 آذار/مارس في كينشاسا، ومع نظرائهم الأوغنديين في 18 شباط/فبراير في كينشاسا، في محاولة لتعزيز التعاون الأمني مع الجارتين الشرقيتين.

40 - واجتمعت لجنة رؤساء قوات الدفاع ورؤساء الأركان العامة في دول المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في 13 تشرين الأول/أكتوبر لتقييم الحالة الأمنية في المنطقة. وأقر وزراء الدفاع في دول المؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى توصيات اللجنة في 14 تشرين الأول/أكتوبر. وتضمنت التوصيات دعوة إلى وضع استراتيجية مشتركة للتعامل مع أفراد الجماعات المسلحة المقبوض عليهم على الحدود الوطنية؛ واعتماد نهج شامل لمكافحة القوى الهدامة؛ وتفعيل فريق الاتصال والتنسيق المتوقع أن يشرف على تنفيذ التدابير غير العسكرية للمساعدة في تحييد الجماعات المسلحة.

41 - وأيد مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، توصيات وزراء الدفاع. وخلال مؤتمر القمة، تولى رئيس أنغولا، جواو لورينسو، وجواو صامويل كاهولو من أنغولا، منصب الرئيس الجديد للمؤتمر، بالنسبة للأول، ومنصب الأمين التنفيذي الجديد للمؤتمر، بالنسبة للثاني.

42 - وخلال مؤتمر القمة الاستثنائي لهيئة الشؤون السياسية والدفاع والتعاون الأمني التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في غابورون في 27 تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي المساهمة بقوات في لواء التدخل التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على التدابير التي اقترحتها الأمانة العامة للأمم المتحدة لإعادة تشكيل اللواء. ودعا مؤتمر القمة كذلك إلى التصدي على الصعيد الإقليمي بصورة شاملة لأعمال الإرهاب، ولا سيما في موزامبيق.

43 - وعززت بلدان المنطقة أيضا التعاون الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والثنائي، بما في ذلك في مجال إدارة الموارد الطبيعية. ووقعت أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة اتفاقا في 13 أيلول/سبتمبر لبناء خط أنابيب للنفط يربط بين حقول النفط الأوغندية بالقرب من بحيرة ألبرت وميناء دار السلام بجمهورية تانزانيا المتحدة. وفي 29 أيلول/سبتمبر، وافقت حكومة أوغندا على برنامج لتمويل 20 في المائة من تكلفة تعبيد شبكة من الطرق في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التجارة الثنائية. وركزت

الزيارة الرسمية الأولى التي قام بها رئيس بوروندي إلى جمهورية تنزانيا المتحدة أيضا على سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، من خلال مشاريع مشتركة للبنية التحتية والتعدين، من بين مشاريع أخرى.

44 - وقال رئيس أوغندا، في خطابه إلى الأمة في 16 كانون الثاني/يناير، إن التكامل الاقتصادي الإقليمي أولوية رئيسية لولايته المقبلة. وفي 19 كانون الثاني/يناير، استقبل رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيرة التجارة والصناعة في رواندا، ثريا هاكوزياريامي، وناقش معها سبل تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية، في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

45 - وبما أن جائحة كوفيد-19 ظلت تحول دون عقد اجتماعات بالحضور الشخصي وفقا للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، أجرى الموقعون على الاتفاق مشاورات بوسائل افتراضية. وأتاح الاجتماعان السابع والعشرون والثامن والعشرون للجنة الدعم التقني، المعقودان في 21 أيلول/سبتمبر 2020 و 18 آذار/مارس 2021، على التوالي، فرصا لممثلي البلدان الموقعة ليتبادلوا المعلومات بشأن آخر التطورات السياسية والأمنية، وتقييم أثر الجائحة على تنفيذ الاتفاق الإطاري، ومناقشة التوصيات الأولية الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. بيد أن الاجتماع الرفيع المستوى العاشر لآلية الرقابة الإقليمية، المقرر أن تستضيفه جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر أن تستضيفه رواندا، تم تأجيلهما مرة أخرى.

جيم - الالتزامات الدولية

46 - إقرارا بالتحسن الذي طرأ في الحالة الأمنية والسياسية في بوروندي، بدأ بعض الشركاء الدوليين مناقشات مع حكومة بوروندي بشأن شروط استئناف تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلد (انظر الفرع ثانياً - جيم).

47 - وظل الشركاء الدوليون يعملون أيضا على تقديم الدعم من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في جميع أنحاء المنطقة طوال الفترة قيد الاستعراض.

رابعا - استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى

48 - في 22 تشرين الأول/أكتوبر، وافق الأمين العام على استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، التي تم إطلاع مجلس الأمن عليها في 3 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/2020/1168). وتهدف الاستراتيجية إلى تسخير الزخم الإيجابي نحو تحقيق السلام والأمن والتنمية في المنطقة، مع توفير إطار سياسي لأعمال الأمم المتحدة الرامية إلى دعم تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. وتقوم الاستراتيجية على ثلاث ركائز هي: السلام والأمن والعدالة؛ والتنمية المستدامة والرخاء المشترك؛ والقدرة على الصمود أمام التحديات الناشئة والطويلة الأمد. وتعرض الاستراتيجية إطارا من 10 مجالات ذات أولوية تسترشد بمشاورات داخلية وخارجية واسعة النطاق. وفي حين أن من المقترح تخصيص جدول زمني مدته 10 سنوات لتنفيذه ضمن الاستراتيجية، وهو جدول زمني يساير

خطة عام 2030، فمن أجل إتاحة الوقت الكافي لمعالجة المسائل النُّظُمية، ستركز كيانات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على تنفيذ التدخلات السياسية والبرنامجية ذات الأولوية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

49 - وفي 23 شباط/فبراير، أنشئ فريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات ليقدم التوجيه الاستراتيجي لتنفيذ الاستراتيجية. ووُضع هذا الفريق تحت قيادة المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، وهو يتألف من الممثل الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، والممثلة الخاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيسة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، والأمينة العامة المساعدة لأفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، والأمينة العامة المساعدة ومديرة مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا، والمنسقين المقيمين في أوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويشرف فريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات على وضع خطة عمل لتوجيه تنفيذ الاستراتيجية.

ألف - المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام

50 - واصل مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى بنشاط محادثاته مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، والجهات المشاركة في ضمان الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون والشركاء الدوليين، من خلال مشاورات افتراضية وشخصية دورية. وفي إطار ولاية المساعي الحميدة التي كُلف بها، أجرى المبعوث الخاص مشاورات مع كبار ممثلي حكومات كل من أنغولا وأوغندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو وكينيا، وذلك لأغراض منها تيسير الحوار وبناء الثقة وتحديد خيارات للاشتراك في ترجمة الزخم الإيجابي نحو السلام والحوار والتعاون إلى تقدم يمكن قياسه. وفي ضوء تولي أنغولا رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، كثف المبعوث الخاص محادثاته مع حكومة أنغولا، مع التركيز على التعاون الإقليمي والثنائي وعلى الأمن وإدارة الموارد الطبيعية.

51 - وفي 3 آذار/مارس، عقد المبعوث الخاص الاجتماع الثامن للجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، الذي ركز على آخر التطورات السياسية والأمنية، والأولويات المشتركة لعام 2021، والخيارات المتاحة لتعزيز الدعم الذي تقدمه الجهات الضامنة لتنفيذ الإطار.

52 - وواصل المبعوث الخاص تقديم الدعم للعملية الجارية الرامية إلى تطبيع العلاقات بين رواندا وأوغندا. وفي مشاورات منفصلة مع وزيري خارجية رواندا وأوغندا، ناقش المبعوث الخاص التقدم المحرز في الآونة الأخيرة، مثل الإفراج عن مواطنين روانديين كانوا مسجونين سابقا في أوغندا وإعادتهم إلى رواندا، إلى جانب تحديات أخرى، مثل جائحة كوفيد-19. وأكدت الحكومتان للمبعوث الخاص التزامهما بالعملية وأعربتا عن ثقتهما في ميسرَيْ العملية الرباعية، وهما رئيس أنغولا ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، واصل المبعوث الخاص أعماله الدبلوماسية المكوكية الحصيفة للمساعدة على تحسين العلاقات بين بوروندي ورواندا.

53 - وظل المبعوث الخاص يدعو إلى إجراء عمليات انتخابية سلمية في المنطقة ويقدم الدعم لها، حيثما أمكن، لا سيما عن طريق تشجيع إجراء تقييم مشترك للتطورات المتصلة بالانتخابات فيما بين جهات الوجود السياسي للأمم المتحدة في المنطقة، وذلك عن طريق المساعدة على تنسيق دعم الأمم المتحدة لتلك

العمليات. وتعاون المبعوث الخاص تعاونا وثيقا مع المنظمات والآليات الإقليمية والشـركاء الدوليين من أجل تعزيز الاستجابات المشتركة للتحديات، وشدد باستمرار على أهمية العمليات الديمقراطية السلمية في تحقيق الاستقرار الإقليمي.

54 - وظل المبعوث الخاص يدعو إلى تنسيق الاستجابة الإقليمية لجائحة كوفيد-19، إلى جانب تقديم الدعم الدولي الكافي للمنطقة. ووجه الانتباه أيضا إلى الأثر غير المتناسب للجائحة على المرأة والشباب وعلى حقوق الإنسان، وواصل حشد الدعم لنداء الأمين العام الداعي إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2532 (2020).

باء - الدعم المقدم من أجل تحييد القوى الهدامة

55 - تباطأ التقدم المحرز في تنفيذ التدابير غير العسكرية للمساعدة على تحييد الجماعات المسلحة الأجنبية بسبب القيود المرتبطة بجائحة كوفيد-19 واستمرار تأجيل الاجتماع الرفيع المستوى العاشر لآلية الرقابة الإقليمية. وعلى الرغم من هذه التحديات، قام المبعوث الخاص، بالتنسيق مع الجهات المشاركة في ضمان الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، بتيسير المشاورات بين الموقعين بهدف التعجيل بتفعيل فريق الاتصال والتنسيق. ومن المتوقع أن يجمع الفريق خبراء من أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، بدعم من الجهات المشاركة في ضمان الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، من أجل تنسيق تنفيذ التدابير الرامية إلى تعزيز نزع السلاح الطوعي وعرقلة عمليات التجنيد التي تقوم بها الجماعات المسلحة وتعطيل خطوط إمدادها في المنطقة. وكخطوة أولى، عقد مكتب المبعوث الخاص اجتماعا مع قائد الآلية المشتركة الموسعة للتحقق التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والخبراء في غوما، بجمهورية الكونغو الديمقراطية، في الفترة من 12 إلى 14 كانون الثاني/يناير، من أجل تقييم المبادرات الجارية والمزمع اتخاذها لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي وتحديد الخطوات المقبلة نحو تفعيل فريق الاتصال والتنسيق.

جيم - النهوض بالمرأة والسلام والأمن

56 - ظلت مسألة تمكين المرأة بوصفها عامل تغيير من أجل السلام والأمن والتنمية في المنطقة تشكل أولوية بالنسبة للمبعوث الخاص. ونتيجة لجهود الدعوة التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومكتب المبعوث الخاص، أصبحت تنزانيا، في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، البلد الموقع الحادي عشر الذي اعتمد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

57 - وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر، بالتنسيق مع مكتب المبعوث الخاص، عقدت لجنة بناء السلام اجتماعا بهدف تعزيز الدور المركزي للمرأة في بناء السلام والتنمية في المنطقة. وجاء هذا الاجتماع بعد ثلاث مناقشات عُقدت بصيغة المائدة المستديرة في المنطقة في وقت سابق من عام 2020. وأتاح الاجتماع فرصة أمام ممثلات المجتمع المدني لتقمن بالدعوة إلى دعم الإصلاحات القضائية الرامية إلى حماية حقوق المرأة وتكثيف جهود مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي والجنساني. ويجري حاليا وضع خطة عمل لينظر فيها المجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى.

58 - وبغية مواصلة تعزيز الشبكات النسائية في المنطقة، بما فيها شبكات النساء ذوات الإعاقة، ضم المبعوث الخاص جهوده إلى جهود صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات

الكبرى، والمجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، من أجل دعم تنشيط المنتدى النسائي الإقليمي التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وتم التأكيد على أهمية هذه المبادرة في مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي التزمت الدول الأعضاء خلاله بدعم المنتدى لتعزيز مشاركة المرأة ومساهماتها النوعية في الوساطة وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات ودعم تمكين المرأة اقتصاديا.

59 - وفي 22 شباط/فبراير، عقد مكتب المبعوث الخاص، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وآلية الرقابة الوطنية الكونغولية للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، جلسة تشاورية غير رسمية لاستعراض مشاركة المرأة في تنفيذ الاتفاق الإطاري. وأكد المشاركون، ضمن جملة أمور، على ضرورة تكثيف مشاركة المنظمات النسائية في منع نشوب النزاعات والوساطة المجتمعية والتجارة عبر الحدود.

60 - وواصل مكتب المبعوث الخاص تعاونه مع تنسيقية تجمعات رابطات المنظمات النسوية في منطقة البحيرات الكبرى في مجالات منها جهود تحديد وتحليل أثر جائحة كوفيد-19 على المرأة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وعلاوة على ذلك، وبمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في 8 آذار/مارس، نظم مكتب المبعوث الخاص، بالتعاون مع تنسيقية تجمعات ورابطات المنظمات النسوية في منطقة البحيرات الكبرى، اجتماعا لمناقشة سبل دعم الدول الموقعة في تنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي والجنساني.

دال - الشباب والسلام والأمن

61 - في 14 كانون الأول/ديسمبر، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد قرار مجلس الأمن 2250 (2015) بشأن الشباب والسلام والأمن، جمع مكتب المبعوث الخاص، في جلسة افتراضية، ما يقرب من 100 من ممثلي الشباب والمسؤولين من بلدان المنطقة لمناقشة سبل تعبئة الشباب دعما للسلام والأمن والتنمية. وقد أسهم الاجتماع في زيادة فهم رؤية الشباب واحتياجاتهم وشواغلهم في المنطقة. وساعد الاجتماع أيضا على تحديد الأنشطة ذات الأولوية التي يمكن من خلالها للأمم المتحدة والمنظمات والآليات الإقليمية والدول الأعضاء أن تقدم الدعم للشباب، بما في ذلك في سياق منع نشوب النزاعات، وعمليات السلام، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين بعد انتهاء النزاعات.

هاء - التعاون القضائي وسيادة القانون

62 - وفقاً لدعوة الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان، قام المبعوث الخاص بالدعوة إلى حماية الحريات والحقوق الأساسية، ولا سيما في سياق العمليات السياسية والانتخابية. وشدد المبعوث الخاص على أهمية وضع حقوق الإنسان في صميم جهود التعافي من جائحة كوفيد-19، وسلط الضوء على دور المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في تعزيز السلام والتنمية.

63 - وواصل المبعوث الخاص أيضا تعزيز سيادة القانون والتعاون القضائي الإقليمي في إطار الجهود الرامية إلى المضي قدما في تنفيذ إعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد، الصادر عام 2019. وفي هذا السياق، في 5 و 6 تشرين الأول/أكتوبر، بدأ مكتب المبعوث الخاص، بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وشبكة المؤسسات الوطنية الأفريقية

لحقوق الإنسان، المرحلة الثانية من حلقات العمل الإقليمية التي بدأت في تموز/يوليه 2020. وخلال تلك الفعاليات، استعرضت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو خرائط طريق قطرية محددة وُضعت خلال المرحلة الأولى من أجل تعزيزها وضمان امتثالها للمعايير الدولية.

64 - وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، صدر عن اجتماع اشترك في تيسيره بالوسائل الإلكترونية كل من مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وضم منظمات المجتمع المدني وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنسقين الوطنيين لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، إعلانٌ بشأن الإجراءات ذات الأولوية لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في جهود السلام والأمن في المنطقة.

واو - إدارة الموارد الطبيعية

65 - واصل المبعوث الخاص تقديم الدعم للجهود الإقليمية الرامية إلى التصدي للتحديات التي طال أمدها والتي يطرحها الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار بها في المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدر المبعوث الخاص تكليفا بإجراء دراسة تهدف إلى المساهمة في التوصل إلى فهم مشترك وحديث لعمليات استغلال المعادن وتهريبها وما يتصل بذلك من معاملات مالية غير مشروعة، مع التركيز على الذهب والتنتالوم والقصدير والتنغستن.

66 - وتم الاسترشاد بتلك الدراسة في وضع مشروع خريطة طريق، بالتشاور الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وشركاء التنمية، من أجل تتبع التقدم المحرز في هذا المجال خلال السنوات الثلاث المقبلة. ومن المتوقع أن يتم التصديق على خريطة الطريق خلال حلقة العمل الرفيعة المستوى بشأن الإدارة الشفافة والمستدامة للموارد الطبيعية التي سيعقدها مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى خلال النصف الأول من عام 2021 في الخرطوم. وتهدف الدراسة وحلقة عمل الخرطوم إلى استكمال الآليات الإقليمية التي تسعى إلى تعزيز التعاون في إدارة الموارد الطبيعية وإزالة الحوافز التي تشجع تهريب المعادن والاتجار غير المشروع بها.

67 - واستنادا إلى التوصيات الواردة في الدراسة، ظل المبعوث الخاص يحاور أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة، بمن فيهم الشركاء في التنمية والبلدان المستوردة للموارد وبلدان المرور العابر، من أجل التشجيع على اتباع نهج شامل إزاء تعزيز الشفافية وآليات التعاون الرسمية بشأن الموارد الطبيعية. وفي 29 أيلول/سبتمبر، في إطار مشاوراته الرفيعة المستوى بشأن استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، ناقش المبعوث الخاص مسألة الموارد الطبيعية مع وزير التكامل الإقليمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أكد أهمية الاستثمار في الهياكل الأساسية والقدرات اللازمة لتحويل الموارد الطبيعية داخل المنطقة، ومن ثم زيادة قيمتها قبل تصديرها. وقد ردد وزير خارجية أوغندا هذه الشواغل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، كما شدد على أهمية قيام الموقعين على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون بتنسيق أطرهم الضريبية الوطنية.

68 - وفي الفترة من 16 إلى 20 تشرين الثاني/نوفمبر، خلال منتدى التعدين في أفريقيا، المعقود في كيغالي، اشترك مكتب المبعوث الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأوروبي في تنظيم حلقة نقاش بشأن اجتذاب الاستثمار في التعدين والموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى

ضمن بيئة الجائحة. وأثناء النقاش، دعا المبعوث الخاص إلى إجراء إصلاحات للتمكين من تحويل الموارد الطبيعية محليا وإزالة الحوافز على تهريب المعادن الاستراتيجية، وذلك بسبل منها مواءمة النظم الوطنية لضرائب التصدير وتعزيز قوانين مكافحة التهريب في المنطقة.

زاي - التعاون الاقتصادي

69 - كثف مبعوثي الخاص دعمه للمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي. وفي هذا الصدد، واصل الدعوة إلى زيادة التنسيق الإقليمي وتعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي لتعزيز القدرة على الصمود وبناء الرخاء المشترك والمساهمة في توطيد السلام والأمن. وفي 24 أيلول/سبتمبر، اشترك مكتب المبعوث الخاص ومنتدى القطاع الخاص التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تنظيم حلقة دراسية شبكية بشأن دور القطاع الخاص في تعزيز السلام في المنطقة، على خلفية الأثر الاقتصادي لجائحة كوفيد-19. وقدم ذلك الاجتماع توصيات لتعزيز التجارة داخل المنطقة واجتذاب الاستثمارات الخاصة ودعا إلى وضع خطة تشمل الجميع لتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

70 - وواصل المبعوث الخاص أيضا تقديم الدعم للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى في جهودهما الرامية إلى تعزيز المقبولية المصرفية للمشاريع التي تنطوي على إمكانية تعزيز التكامل الإقليمي والإسهام في تحقيق الاستقرار في المناطق الحدودية. وفي 2 و 3 كانون الأول/ديسمبر، شارك مكتب المبعوث الخاص في مؤتمر افتراضي بشأن هياكل الطاقة المتجددة والطاقة خارج الشبكة والطاقة الكهربائية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تم خلاله استعراض مسائل منها التمويل الطويل الأجل لمشاريع الطاقة المتجددة. وسيتم عرض معظم المشاريع المقدمة في المؤتمر الافتراضي أثناء مؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى، الذي سيعقد في كيغالي في الربع الأخير من عام 2021.

خامسا - الشراكات مع المنظمات والآليات الإقليمية والشركاء الدوليين وكيانات الأمم المتحدة

ألف - المنظمات والآليات الإقليمية

71 - واصل المبعوث الخاص حواراته مع الشركاء الإقليميين من أجل تعزيز فهم مشترك لأهم التطورات الإقليمية والتشجيع على التعاون بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. وأجرى المبعوث الخاص مشاورات منتظمة مع الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمينة التنفيذية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد أبرزت هذه المشاورات أهمية زيادة التنسيق واستمرار الدعم الذي تقدمه الجهات المشاركة في ضمان الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون إلى الموقعين على الاتفاق.

72 - وفي الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 4 كانون الأول/ديسمبر، شارك مكتب المبعوث الخاص في حلقة عمل افتراضية للتخطيط، عقدها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لتقييم المشاريع في مجالات السلام والأمن وإدارة الموارد الطبيعية وحماية حقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، مما أتاح فرصة لتقدير التقدم المحرز وتحديد الأولويات لعامي 2021 و 2022 في هذه المجالات. وخلال اجتماعهما الأول الذي عقد في 15 كانون الثاني/يناير، ناقش المبعوث الخاص والأمين التنفيذي الجديد

للمؤتمر الدولي المعني بالبحيرات الكبرى، جواو صاموبل كاهولو، سبل تعزيز شراكتهما الاستراتيجية. واتفق المبعوث الخاص والأمين التنفيذي على عقد اجتماعات سنوية مشتركة للتخطيط وتعزيز تنسيقهما للمبادرات المشتركة وجهود تعبئة الموارد. وواصل مكتب المبعوث الخاص أيضا تعاونه الوثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في مجالات التعاون الأمني وبناء الثقة وبناء القدرات، ولا سيما فيما يتعلق بالآلية المشتركة الموسعة للتحقق.

باء - الالتزامات الدولية

73 - واصل المبعوث الخاص حواراته مع المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف للمساعدة على تبسيط الدعم الدولي المقدم إلى المنطقة، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وقد شاطره محاوروه تقييمه لزخم الحوار والتعاون في المنطقة، وكرروا دعوته إلى بذل جهود متضافرة من أجل الاستفادة من هذه الفرصة. وتطرق المبعوث الخاص ومحاوروه أيضا إلى استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى وخطة عملها.

جيم - كيانات الأمم المتحدة الأخرى

74 - حافظ المبعوث الخاص على تعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ذلك السياق، عقد المبعوث الخاص اجتماعاً تشاورياً افتراضياً في 8 كانون الأول/ديسمبر لمناقشة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. وخلال ذلك الاجتماع، قُدمت توصية بمواءمة خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية مع النواتج المتفق عليها من قبل ضمن أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وشدد المشاركون أيضا على أهمية أخذ بلدان المنطقة بزمام خطة العمل وأشاروا إلى ضرورة أن تكون للشركاء الدوليين صلة وثيقة بتصميمها وتنفيذها. وبدعوة من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، شارك المبعوث الخاص في الاجتماع الوزاري الخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي استضافته حكومة غينيا الاستوائية بالوسائل الإلكترونية في 4 كانون الأول/ديسمبر.

75 - وواصل مكتب المبعوث الخاص تعاونه الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال تبادل المعلومات بانتظام وتنسيق الأنشطة وإجراء تحليلات مشتركة، لا سيما فيما يتعلق بتحييد الجماعات المسلحة الأجنبية وإدارة الموارد الطبيعية. وتعاون الجانبان تعاونا وثيقا أيضا من أجل ضمان المواءمة بين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى والاستراتيجية المشتركة للخفض التدريجي والمرحلي لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2020/1041) التي اتفقت عليها البعثة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل مكتب المبعوث الخاص العمل عن كثب مع مكاتب المنسقين المقيمين في البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

سادساً - الملاحظات والتوصيات

76 - إني أرحب بالالتزام الذي أبدته الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون بالمشاركة في الحوار وتحسين علاقاتها وتعزيز التعاون الإقليمي، وأشجع ذلك الالتزام. فاستراتيجية الأمم

المتحدة لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى أداة هامة في هذا الصدد. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بهدف إنشاء منطقة تنعم بالسلام والاستقرار والرخاء وتملك القدرة على الصمود، وسيواصل مبعوثي الخاص بذل المساعي الحميدة لدعم الجهود الجارية في المنطقة.

77 - ويساورني القلق إزاء التقارير التي تفيد عن وقوع أعمال العنف المتصل بالانتخابات وانتهاكات حقوق الإنسان في بعض بلدان المنطقة. ويجب أن يكون توطيد الديمقراطية من خلال عمليات سياسية ذات مصداقية وسلمية وشاملة للجميع هدفا بالغ الأهمية في جميع أنحاء المنطقة، لأنه شرط مسبق لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وإني أهيب بجميع قادة المنطقة أن يحرصوا على إجراء العمليات السياسية والانتخابية بطريقة سلمية وشفافة تشمل الجميع، وتمكن جميع المواطنين من إسماع أصواتهم وتسهم في تهيئة بيئة سياسية وأمنية تفضي إلى الحكم الديمقراطي.

78 - وأنا أرحب برؤية قادة المنطقة والخطوات التي اتخذوها لتعزيز التعاون الأمني الإقليمي من أجل التصدي على نحو أفضل للتهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة. وأشجع البلدان المعنية على الإسراع بتعبئة الموارد اللازمة لتفعيل فريق الاتصال والتنسيق، وتعزيز آليات الأمن الإقليمية القائمة، بما فيها الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، واتخاذ إجراءات حاسمة للتعجيل بنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وفقا للمعايير الدولية. وأدعو كذلك الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف إلى تقديم الدعم لهذه الجهود.

79 - وإن إحراز التقدم في عدة مجالات من الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون يتوقف على إحراز التقدم في تحييد الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، لا بد من الحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها من أجل حرمان الجماعات المسلحة من هذا المصدر الهام للتمويل. وفي حين أن المنطقة اتخذت خطوات هامة في ذلك الاتجاه، فلا تزال هناك تحديات كبيرة. لذا هناك حاجة إلى نهج شامل سيتطلب التزاما سياسيا وماليا مستمرا من جميع أصحاب المصلحة في استغلال الموارد الطبيعية وتجارتها والاستفادة منها في المنطقة وخارجها.

80 - ولا بد من تعاون مماثل داخل المنطقة للنهوض بالتعاون الاقتصادي الإقليمي والتغلب على التحديات المستمرة المتمثلة في التخلف وعدم المساواة الاقتصادية، اللذان يسهمان في زعزعة الاستقرار. وإني أرحب بالجهود الجارية من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي والإقليمي، وأهيب بجميع أصحاب المصلحة أن يكثفوا هذه الجهود ومواصلتها سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية فرصةٌ تأتي في أوانها في هذا الصدد.

81 - وفي منطقة البحيرات الكبرى، كشفت جائحة كوفيد-19 أوجه عدم المساواة النُّظُمية وأدت إلى تفاقمها، وهو أمر يجب تصحيحه خلال مرحلة الانتعاش بعد الجائحة، من خلال خطط اقتصادية تركز على الرخاء المشترك والإنصاف والاستدامة. والآن أكثر من أي وقت مضى، فإن الإرادة السياسية القوية لدى بلدان المنطقة وتضامنها وأعمالها المشتركة جوانب تكتسي أهمية حاسمة في التغلب على الآثار السلبية للجائحة وتعزيز قدرة المنطقة على مواجهة الأزمات. وسيواصل مبعوثي الخاص تقديم الدعم لهذه الجهود، تمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة للمنطقة.

82 - ولا يزال القلق العميق يساورني إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، التي يرتبط بعضها بالتدابير المتخذة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وإني أكرر دعوتي إلى قادة المنطقة ليحرصوا على حماية

حقوق الإنسان للجميع وعلى مكافحة الإفلات من العقاب، بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، ووفقا لإعلان نيروبي بشأن العدالة والحكم الرشيد، الصادر لعام 2019.

83 - وإذ ألاحظ تزايد عدد اللاجئين البوروند يين العائدين إلى بلدهم، فإنني أشجع على استمرار التعاون بين سلطات بوروندي وسلطات البلدان المجاورة المعنية ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل تعزيز هذا الاتجاه، الذي سيعود بالنفع على استقرار الإقليم. وإني أدعو كذلك المانحين الدوليين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف إلى زيادة الدعم المقدم إلى خطة عام 2021 للعودة وإعادة الإدماج في بوروندي، التي لا تزال واحدة من أقل الخطط تمويلا على الصعيد العالمي. ووفقا للنداءات التي وجهتها المفوضية، فإنني أشجع جميع الحكومات المعنية على احترام وتأييد الطبيعة الطوعية لعودة اللاجئين بما يطابق القانون الدولي للاجئين.

84 - وإذ ألاحظ الجهود المبذولة حاليا من أجل تعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن في المنطقة، فإن ثمة حاجة إلى مواصلة بناء القدرات وتعزيز دور المرأة والشباب في الوساطة وبناء السلام ومنع نشوب النزاعات. والمجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في وضع جيد للاضطلاع بدور أبرز في إشراك المنظمات والآليات القارية والإقليمية لضمان أن الدعوة تحقق نتائج ملموسة.

85 - وفي إطار التصدي للجائحة، استطاع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من التكيف ووجدوا طرقا مبتكرة للمساعدة في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون خلال هذه الظروف الصعبة. وإني آمل أن الاجتماع الرفيع المستوى العاشر لآلية الرقابة الإقليمية ومؤتمر الاستثمار والتجارة في منطقة البحيرات الكبرى المزمع عقده سيعقد في أقرب وقت ممكن، وأن يتم التعجيل بالجهود الجارية للنهوض بالتعاون الأمني الإقليمي.

86 - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمبعوثي الخاص وأعضاء فريقه لتفانيهم في تقديم الدعم إلى البلدان الموقعة في تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.
